الجمهورية اللبنانية
المركز التربوي
للبحوث والإنماء

الإطار المرجعي
للتربية على المواطنيّة

لجنة التربية على المواطنية

الجمهورية اللبنانية
المركز التربوي
للبحوث والإنماء

الإطار المرجعي
للتربية على المواطنيّة

لجنة التربية على المواطنية

منسقة لجنة التربية **د. بلانش أبي عسّاف**

الخبراء الأعضاء :

د. ليليان ريشا دكتور في التربية الجامعة اللبنانية
د. غالب العلي دكتور في علم الاجتماع الجامعة اللبنانية
د. نادين الفرنجي دكتور في التربية الجامعة اللبنانية
د. آسيا المهتار دكتور في التربية الجامعة اللبنانية
أ. سهير الزين مسؤولة المناهج في تجمع مدارس المقاصد

© جميع الحقوق محفوظة للمركز التّربويّ للبحوث والإنماء - الطّبعة الأولى 2021

كلمة رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء

تتداخل الأمور، وتتقاطع الأفكار والحقائق، عندما يتعلق الأمر بالتربية وبالتعليم، أو بالمواطنية والوطنيّة، نظراً لتشابك القواعد والأساليب، والثوابت والمتغيرات.

انطلاقاً من هذا الواقع، وضع المركز التربوي للبحوث والإنماء، بين أيدي الخبراء العاملين قي القطاع التربوي، إطاراً مرجعياً لمفهوم التربية على المواطنيّة، ذا صبغة عملية، يهدف إلى الأخذ بيدهم وإلى مساعدتهم على اتباع إجراءات يسيرة ومبسطة، نحرص معها على أن يتطابق القولُ والفعل، بحيث تكون الممارسة انعكاسًا لقناعة حقوقيّة تحوّل معاني المواطنيّة والديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة والكرامة إلى ممارسات تقوم عليها المشاريع.

لقد تمت متابعة مسار مفهوم التربية على المواطنية، بأسلوب واقعي في تعريفاته معتمداً على مصطلحات حقوقية، هدفُه الحدّ من الاجتهادات الشخصية وتوحيد القراءة الموضوعية.

فالتربية على المواطنية تتوخى تنمية الوعي بالحقوق والمسؤوليات الفرديّة والجماعيّة، والتدرّب على ممارستها، وتستمد وظيفتها المجتمعية من مساهمتها في تكوين الإنسان/المواطن القادر على السير إلى الأمام بالمجهود التحديثي والتنموي لبلاده، في وقت تزايدت فيه انتظارات المواطنين ومستلزمات العالم الذي نعيش فيه.

وقبل المضي في تحليل التربية على المواطنية وعلاقتها بالتربية على حقوق الإنسان، لا بد من الجواب على السؤال المركزي المتعلق بمفهوم التربية على المواطنة.

يتفق المتخصِّصون في التربية، على اعتبار التربية على المواطنية هدفًا أسمى لكل نظام تربوي، ويختلفون حول تعريفها. فبينما عرَّفها البعض على أنّها عملية صنع القرار، رأى البعض الآخر أنّها إعداد المواطن للاشتراك الفاعِل في المجتمع الديموقراطي، أو اعتبِرت أيضًا أنها التنشئة الاجتماعية التي تستهدف تكوين المواطن الصالح.

بيد أنّه، ومع هذا الجانب التربوي لها، لا يمكننا أن نغفل عن كونها تتمثل بشكل أكثر صراحةً في الحقوق والمسؤوليات والواجبات المصاحِبة لحكم مجموعاتٍ بشرية مختلفة ينتمي إليها الفرد نفسه.

فمن جهته، يرى فيليب ميريو (Philippe Meirieu 2005,) أنّ الدولة يجب أن تضْمن، من خلال التربية على المواطنية، لكلِّ مَن يغادر المدرسة، القدرةَ على فهم العالم والمجتمع اللذين سيكون مطالبًا بأداء أدواره فيهما، سواءً أكان ذلك على المستوى الفرديّ أم المهنيّ أو السياسيّ.

...

انطلاقًا مما تقدّم، يمكن القول أن المواطنية هي ذلك الشعور بالانتماء للوطن كفضاء مشترك، يوحِّد بين أفراد ينتمون إلى مجموعة بشرية واحدة، ويمكّنهم من التمتّع بحقوق فرديَّة ومدنيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة وثقافيَّة، يلتزمون بموجبه بواجبات تتلخّص في خدمة وطنهم بما يضمن نماءه ورقيَّه بين الأمم، بحيث يشاركون في تدبيره مما يجعلهم يكتسبون صفة مواطنين.

يبقى أن نؤكد أن هذا الإطار المرجعي للتربية على المواطنيّة يشكل مورداً غنياً، يسهل مهمّات العاملين في مجال إعداد المناهج التربويّة، يجمع في طيّاته المفاهيم والمصطلحات الخاصّة بميدان التربية على المواطنيّة والمسائل والإشكاليّات ذات الصلة ويقترح الإطار العام للتربية على المواطنيّة في المناهج قيد التطوير.

رئيس المركز التّربويّ للبحوث والإنماء بالتّكليف

الأستاذ جورج نهرا

الفهرس

كلمة رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء 3

المقدّمة 7

أولاً- مصطلحات مرتبطة بالمواطنيّة 8

ثانيًا: أبعاد مفهوم المواطنيّة 9

1. بعد الانتماء 9

2. البعد الحقوقي والقانوني 9

3. بُعد المسؤوليّة الاجتماعيّة 10

4. البعد الأخلاقي 10

5. البعد الإنسانيّ والعالمي 10

ثالثًا: مبادئ المواطنيّة 12

1. مبدأ التعاقد أو العقد الاجتماعي 12

2. مبدأ الانتماء 12

3. مبدأ المشاركة 13

1.3. الانخراط بالشأن العام 13

2.3. المشاركة المجتمعيّة 13

3.3. المشاركة السياسية 14

4.3. المساءلة والمحاسبة 14

رابعًا: أبرز قيم المواطنيّة 15

1. الحرّيّة: 15

2. المساواة: 16

3. التضامن: 16

4. الحسّ المدني: 16

5. الخُلُقية المدنية: 17

خامسًا: المواطنيّة من منظور التربية 18

1. التربية على المواطنيّة 18

2. السلام والتربية عليه 18

المقدّمة

ترتكز المواطنيّة على مجموعة من المبادئ والقيم التي تشكّل المداميك التي يقوم عليها الوطن والتي تدعم استقراره وتقدّمه، وعادة ما تُترجم هذه المبادئ والقيم في الدستور والقوانين ويتمّ غرسها في شخصية المتعلمين من خلال التربية والتعليم.

فالدستور هو النص الذي يترجم العقد الاجتماعي والسياسي للجماعة الوطنيّة، معبّراً بذلك عن نظرة السلطة للمواطنين وعلاقتها معهم بصفتهم شعباً في وطن ومصدر السلطات فيه. يحدّد الدستور النظام السياسي للدولة والقواعد الأساسيّة لعلاقة الحاكم بالمحكومين (المواطنين)، وشكل الدولة ونظام الحكم، كما ينظّم عمل السلطات العامّة وحدودها والعلاقات بينها وواجبات الأفراد والجماعات وحقوقهم. أما القوانين فهي مجموعة القواعد العامّة الملزمة الصادرة عن إرادة الدولة المتمثلة بالهيئات التشريعية لتنظيم سلوك المواطنين، مع اقترانها بجزاء مادي يكفل احترامها. لذا فالدستور والقوانين يحملان المبادئ التأسيسيّة لقيام الوطن ويعملان على ترجمتها في أطر تنظيميّة تشجّع على تحققها في الممارسات العمليّة. وعملاً بمبدأ سيادة قوانين الدولة على أراضيها تطبّق أحكام الدستور والقوانين على المواطنين والمقيمين بقطع النظر عن جنسياتهم على حدّ سواء.

وتأتي التربية على المواطنيّة لتغرز هذه المبادئ والقيم في نفوس المواطنين من خلال تنشئة جيل متعاون، وذي تفكير ناقد، ويُحسن الإصغاء والتواصل، ويحترم الآخر، ويتقبّل الاختلاف، ويتحلّى بالمسؤوليّة الاجتماعيّة، ويرفض الظلم والإساءة، وينبذ العنف العبثي، وعزيز النفس، وصلب في مواجهة التحدّيات، ومتمسّك بحقّه، ومحافظ على عزّته وكرامته، ومتسامح في تعاملاته.

ومن الناحية الوطنية، متمسك بوحدة أرضه وبلده، ويقاوم الاعتداء عليه، واضح الولاء لوطنه، يفتخر بهويته ورموز الوطن. هذا طموح لدى أصحاب القرار والعاملين في المؤسسات التربوية والاجتماعية للوصول بالمتعلمين المواطنين إلى هذا المستوى من القناعة والمشاعر الصادقة نحو وطنهم وشعبهم.

هناك ارتباط وثيق بين المواطنية ومفهوم الديمقراطية التي تتيح للمواطنين الفرص المتكافئة للمشاركة في الحياة العامة. كما أنّها تستند إلى قيم رئيسة أساسية كالحرية، والمساواة، والحق، والسلام، والتضامن. ولا تكتمل هذه المواطنية إلا بتحمّل المواطن لمسؤولياته ضمن العقد الاجتماعي الذي هو في صلبه، وعبر المشاركة في الشأن العام على أساس المساءلة والمراقبة والمحاسبة.

أما من الناحية الانسانيّة ومن منطلق الحاجة إلى التكيّف مع متطلبات الحياة في القرن الواحد والعشرين والتفاعل مع تغيّراتها وتطورها، فهناك ارتباط وثيق بين المواطنيّة وبين مهارات العصر الرقمي التي منها التواصل والتعاون والوعي المعلوماتيّ ومهارات التعامل مع البيئة، حيث لا يكتمل حبّ الوطن والحفاظ عليه والدفاع عنه إلاّ باكتساب مهارات شخصيّة تدعم وتساهم في التحضير للحياة العمليّة.

وعندما نتناول مفهوم التربية على المواطنيّة نجد أنّ هناك مجموعة من المصطلحات والمفاهيم والمسائل التي ترتبط به، ولا تنفك عنه، والتي من الواجب تبيانها وتوضيحها، ليتسنّى لواضعي أهداف التربية على المواطنيّة وكفاياتها ومصمّمي مناهجها الانطلاق من أسس ومرتكزات واضحة مبنيّة على الفهم المشترك للمصطلحات والمفاهيم ذات الصلة.

يشكّل هذا المستند إطاراً مرجعيّاً يسهل مهمّات العاملين في مجال إعداد المناهج التربويّة، يجمع في طيّاته المفاهيم والمصطلحات الخاصّة بميدان التربية على المواطنيّة والمسائل والإشكاليّات ذات الصلة ويقترح الاطار العام للتربية على المواطنيّة في المناهج قيد التطوير.

لجنة المؤلفين

أولاً- مصطلحات مرتبطة بالمواطنيّة

الوطن: هو مكانُ إقامةِ الإنسان وَمقَرُّه، وإليه انتماؤه، وُلد فيه أَو لم يولد. ويرتكز الوطن على عنصر **الأرض** الّتي يسكنها **شعب** (peuple) يعطيه هويّته ويحمل اسمه ويتشارك أفراده في روابط **التّاريخ** المشترك **والثّقافة وإرادة العيش معًا**، ويتوافقون على إدارة شؤونهم وفاقاً **لنظام** سياسيّ واجتماعيّ واقتصاديّ يرتضونه لإرساء منظومة الحقوق والواجبات، في ضوء **سلّم القيم** الّذي طوّرته الجماعة الوطنيّة، فتتشكّل بهذا هويّتهم الجماعيّة الفريدة والمميَّزة.

المواطن: المواطن قانونًا هو من يحمل الجنسيّة وفاقاً للقوانين المرعيّة في الدولة التي ينتسب إليها.

أمّا بالمفهوم العام فالمواطن هو الإنسان الاجتماعي **المتعلق بوطنه تعلّقًا عاطفيًّا، والملتزم المشاركة في الحياة العامة بكلّ جوانبها السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة**، والذي اكتسب **وضعيّة قانونيّة، يتساوى بها مع باقي المواطنين في الحقوق والواجبات** في إطار منظومة متكاملة ومترابطة من القيم والقوانين التي تنظّم الحياة الوطنيّة للمواطنين وعلاقاتهم في إطار الدولة. ويمارس المواطن دوره في السلطة السياسيّة، **كمصدر للسلطة، وموقعه هذا هو حقٌّ له وممارسته واجب عليه**.

التربية الوطنيّة: تُعنى بشكل أساسيّ بتشكيل الهويّة وتعزيز الرابط **الوجداني** بين المتعلّم - المواطن ووطنه، بالاستناد الى العناصر المكوّنة للهويّة الوطنيّة والوجدان الجماعي، وهي بشكل أساسيّ **وحدة اللغة، والتاريخ والمصالح المشتركة، والعادات والتقاليد النابعة من قيم الجماعة** التي ينتمي إليها الفرد، **والتراث العريق المتعلق بماضي الوطن والذي أصبح إرثًا ثقافيًّا مشتركًا للمجتمع الوطنيّ**.

المواطنة: من وَاطَنَ سُكَّانَ البَلَدِ: عَاشَ مَعَهُمْ وشاركهم فِي وَطَنٍ وَاحِد.

والمصدر الأصليّ في تعريفه هو لفظ يدلّ على الحدث مجرّدًا من الزمان. وعليه، تكون المواطنة أقرب إلى فكرة الوطن منها إلى مفهوم المواطن وهي تعبّر عن البعد الاجتماعي الجغرافي للهويّة والانتماء.

المواطنيّة: ارتبطت المواطنيّة بمفهوم الوطن وبنشأة مفهوم الدولة، حيث **المواطن هو في مصدر السلطة**. وتعبّر المواطنيّة عن البعد الاجتماعيّ السياسيّ للهويّة والانتماء.

لذا، فالمواطنيّة هي ظاهرة مركبّة من **وضعيّة قانونيّة وحقوقيّة** ومن فعل ارتباط. فالوضعيّة القانونيّة والحقوقيّة تجعل المواطن، بالمعنى السياسيّ، ذا صفة تشريعيّة أصليّة في وطنٍ محدّد بذاته، ومنخرطًا في منظومة الحقوق والواجبات المتوافق عليها في **العقد السياسي والاجتماعي** الذي **ارتضته** الجماعة الوطنيّة. وأمّا **فعل ارتباط المواطن وجدانيًّا بوطن** محدّد بذاته، فيترتّب عليه أن يحمل **هويّته** ويسمّى باسمه وينتمي إليه، ويلتزم **قيمه وأخلاقيّاته**، ويدافع عن سيادته ويعمل لإعلاء شأنه.

وعليه، فإنّ استخدام مصطلح **المواطنيّة** يشمل مفهوم المواطنة، لأن الانتماء إلى الوطن والمشاركة الاجتماعيّة والسياسيّة أشمل من الانتماء والمشاركة في الموطن. وترتكز المواطنيّة إلى مبادىء وقيم.

ثانيًا: أبعاد مفهوم المواطنيّة

إنّ المواطنيّة ليست مجرد توافق اجتماعي وقانوني، بل هي منظومة قيم اجتماعية وأخلاقيّة وممارسة سلوكيّة نابعة من الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري للمجتمع.

والمواطنيّة كمفهوم تتشكّل من مجموعة أبعاد يُمكن تناولها كالآتي:

1. بعد الانتماء

إنّ المواطنيّة مرتبطة بالوطن، والوطن هو أرض وشعب ومؤسّسات، والانتماء بهذا السياق يعني الانتماء إلى الوطن بمكوّناته الثلاثة. وهو يُبنى على تمثّل الهويّة الاجتماعيّة الوطنيّة ويترجم عمليًّا من خلال الجانبين الوجداني والولائي.

فتمثّل **الهويّة الاجتماعيّة** هو تمثّل الجماعة لنفسها، ولما تعتقده من طبيعة كينونتها، وصيغ فهمها للروابط التي تقيمها مع غيرها؛ أي ما يمثّل بالنسبة إليها ضرورة لوجودها. ويكون هذا التمثّل من خلال امتثال المواطنين لمجمل المبادئ والقيم التي يقوم عليها الوطن (كالعيش المشترك والحرّيّة والعدالة الاجتماعيّة...) ومجمل التراث الذي يُعبّر عن فرادته (كاللغة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والأعراف ...). وبالتالي هي تعبير عن تمثّل ثقافة المجتمع وحضارته.

ويتعلّق **الجانب الوجداني** بمشاعر الحبّ والفخر والاعتزاز والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفيّة، ويتحقّق هذا الجانب عندما يكون الانتماء إلى الوطن عاليًا ومقدّمًا على دوائر الانتماء الأخرى في المسائل الوطنيّة والمصلحة العامّة.

أمّا **الجانب الولائي** فيُترجم بولاء المواطن لوطنه. وتتمثل المظاهر العامّة للسلوك الدال على الولاء بشعور المواطن بأنّه معني بخدمة وطنه، وتنميته، والرفع من شأنه، وحماية مقوّماته الثقافيّة والحضاريّة، والمحافظة على تراثه، والمساهمة في حماية بيئته وموارده الطبيعيّة...

2. البعد الحقوقي والقانوني

إنّ المواطن هو ذات حقوقيّة فاعلة في إطار عام هو الوطن، من خلال مجموعة من الحقوق التي تقدّمها الدولة لمن يحمل جنسيّتها أو هويّتها والواجبات التي عليه تقديمها لهذه الدولة التي ينتمي إليها.

فالمواطنيّة في بعدها الحقوقي تعبّر عن التزام متبادل بين المواطن والدولة بموجب القوانين المرعيّة الإجراء، فالمواطن يحصل على حقوقه المدنيّة والسياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة نتيجة انتمائه إلى وطنه، وعليه في المقابل واجبات يجب تأديتها.

وقوام البعد الحقوقي والقانوني مسائل عدّة:

تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بضمانة القانون، على اختلاف الانتماءات الثقافيّة والسياسيّة، فلا مجال للتمييز بين المواطنين على أساس الجنس، أو المعتقد الديني، أو الانتماء السياسي... ما يتيح لكلّ المواطنين القيام بواجباتهم وتحمّل مسؤوليّاتهم على أسس متكافئة.

إشراك الشعب في الحكم، فيُتاح لهم المشاركة في الحكم من خلال التمثيل الديمقراطي والصوت الانتخابي وممارسة الحياة السياسيّة، ومساءلة أداء السلطة ومحاسبتها، ويُتاح لهم كذلك تأسيس الجمعيّات المختلفة والانتساب إليها.

ضمان الحقوق التي يتمتّع بها جميع المواطنين بموجب القانون، كالحقوق المدنيّة (الحق في الحياة، الحق في الحصول على جنسيّة..)، والحقوق السياسيّة والحقوق الثقافيّة، الحقوق والاجتماعيّة، والحقوق الاقتصاديّة.

أداء الواجبات التي تترتّب على المواطن، كالمشاركة السياسيّة في الصوت الانتخابي، واحترام القانون والالتزام به، والدفاع عن الوطن وعدم خيانته، والمساءلة ودفع الضرائب...

3. بُعد المسؤوليّة الاجتماعيّة

إنّ المسؤوليّة الاجتماعيّة هي مسؤوليّة أمــام المجتمع، تحدّدها أعرافه وتقاليده واحتياجاته. ويترتّب على المسؤوليّة الاجتماعيّة نوعان من المسؤوليّات: **مسؤوليّات إلزاميّة** تفرضها الدولة على المواطنين كالضرائب والالتزام بالقوانين على اختلاف مجالاتها وأنواعها، **ومسؤوليّات اختياريّة** يقوم بها المواطنون باختيارهم وتشمل المشاركة في تحسين الحياة بمختلف مجالاتها السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والنقد البنّاء لممارسات الدولة.

وقوام هذه المسؤوليّة عنصران، الأوّل هو **وعي** المواطن للجماعة التي ينتمي إليها، أي استبطانه لقيمها وعاداتها وتقاليدها وتاريخها، وفهمه لمؤسّساتها ومنظّماتها، ووعيه للمغزى الاجتماعي لأفعاله، أي يفهم القيمة الاجتماعيّة لأيّ فعل أو تصرّف اجتماعي يصدر عنه. والثاني هو **الاتّجاه التشاركي** التي يتجلّى في حرص المواطن ومبادرته للعمل مع الآخرين لإشباع حاجات الجماعة الوطنيّة، وحلّ مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها. ويعتبر الترابط والتكامل بين هذين العنصرين أمرًا ضروريًّا، لأنّ كلًّا منهما ينمّي الآخر ويدعمه، فالوعي ضروري لتشكّل الاتّجاه التشاركي، والمشاركة نفسها تعمّق الوعي.

وتُبنى المسؤوليّة الاجتماعيّة على عدد من القيم المرجعيّة التي تمثّل الفلسفة الاجتماعيّة للمجتمع، ويأتي على رأسها قيم الحب والأخوّة الإنسانيّة والمسؤوليّة والمبادرة والتطوّع والتعاون والالتزام...

4. البعد الأخلاقي

إنّ المواطنيّة تنطوي على مجموعة كبيرة من الأخلاقيّات التي تبني العلاقة بين مختلف الفاعلين الاجتماعيّين على أسس أخلاقيّة تتجاوز مفهوم المنافع الشخصيّة لتعبر إلى قيام المجتمع المتماسك والمتضامن والمتآلف، وهي تتمحور حول قيم النزاهة والشفافيّة والإيجابيّة في الفكر والقول والعمل. فالبناء الأخلاقي في دولة القانون مهمّته تنبع من منظومة قيميّة مترابطة تعبّر عن قوّة الطرح وأصالته، فالمواطن يلتزم ويحترم من منطلقات ذاتيّة نابعة من فهمه وإدراكه والتزامه الأخلاقي ما يُضفي على مواطنيّته بعدًا أخلاقيًّا التزاميًّا.

وعندما تتحقّق أبعاد المواطنيّة في ذوات المواطنين، حينئذ تنتقل المواطنيّة من كونها مجرّد توافق اجتماعي وقانوني إلى منظومة قيم اجتماعيّة وأخلاقيّة وممارسة سلوكيّة، تعبّر عن وعي ثقافي وحضاري لدى المتمثّلين لها، وتتحوّل إلى فضيلة تُشكّل ضمانة لاتّساق النسيج الاجتماعي للمجتمع والدولة.

5. البعد الإنسانيّ والعالمي

مفهوم المواطنيّة بما ينطوي على أبعاد ومكوّنات، في علاقته مع المفاهيم والقضايا العابرة للأوطان، كالبعد العالمي والإنسانيّة وقضايا البيئة والفقر والظلم والعنف في إطارها العالمي وغيرها من المفاهيم والقضايا التي لا تقف عند حدود الوطن، نجد أنّ مفهوم المواطنيّة يتجاذبه تيّاران: إمّا الانغراس في الذات القوميّة **وحصر المواطنيّة بالمعنى الضيق أي بالحدود الجغرافيّة للدولة وهو ما يسمّى المواطنيّة الوطنيّة وينافي هذا التوجّه الطبيعة المنفتحة لعصر العولمة**

الذي تجاوز المكان وربّما الزمان بمعنى من المعاني؛ أو الخروج من الدائرة القوميّة والحدود الجغرافيّة والأطر الوطنيّة إلى الفضاء العالمي الأرحب، ليكون المواطن مواطنًا عالميًّا، ولتصبح المواطنيّة عالميّة بمعنى أن يشعر الفرد "بالانتماء إلى المجتمع الأوسع والإنسانيّة المشتركة" [1]. فالمواطنة العالميّة وفقاً لمنظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) هي إطار نفس- اجتماعي للعمل الجماعي، يولّد حراكًا مدنيًّا مشتركًا بين الشعوب والثقافات من أجل عالم أفضل، فهو يعبّر عن شعور بالانتماء للإنسانيّة من دون التخلّي عن الانتماء الوطني والقومي [2].

إلّا إنّ مفهوم المواطنية ينطوي على بعض الأبعاد التي لا يمكن تدويلها أو إخراجها من بوتقتها القوميّة الوطنيّة. إنّ مفهوم الانتماء وما يختزنه من العمق الولائي والاستعداد للبذل والتضحية، وبما يعبّر عن الهويّة الخاصّة المشبعة بالفلسفة المجتمعيّة وبالعناصر الثقافيّة المميّزة لمتمثّلها لا يُمكن الاستغناء عنها. كما أنّ البعد الحقوقي بما يختزن الحقوق والواجبات التي تتوافر في ظل المواطنيّة لا يمكن للمواطنة العالميّة أن تقاربها.

لذا، من الصعب أن نختزل مفهوم المواطنيّة ونقتصره على بعض مندرجات أبعاده ومكوّناته، كما لا يمكننا في الوقت نفسه أن نتجاهل بعض المفاهيم التي سيقت في إطار المواطنة العالميّة، كالبعد الإنساني والقضايا العالميّة والمشاركة الأمميّة وغيرها... فالحاجة تزداد للاهتمام بحقوق الإنسان، وللوعي بالمشاكل البيئيّة، وللحدّ من العنف، ولكسر منظومة العولمة الاقتصاديّة، ووعي الشعوب حقّها في تقرير مصيرها **ومقاومة** كلّ أنواع التلاعب السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يشكّل تعدياً على **سيادتها الوطنيّة**، واللّاعدالة الدوليّة والاجتماعيّة، وغيرها من القضايا التي تؤرّق البشريّة وتقلقها.

فالمواطنيّة بمعناها المتداول يبدو أنّها غير قادرة على التعامل مع هذه القضايا والمشكلات. لذا، يصبح من الواجب بلورة إطار جديد للمواطنيّة يوفّق بين متطلبّات المواطنيّة بخصائصها القوميّة والمواطنيّة في بعدها العالمي. وهنا يمكن الحديث عن الإنسانيّة كعمق للمواطنيّة التي تُعنى بالقضايا الإنسانيّة والعالميّة العابرة لحدود الدولة القوميّة، ليصبح المواطن في وطنه جزءًا من العالم بتماهيه مع القضايا والتحدّيات الثقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة العالميّة.

وارتكازًا على ما تقدّم، يأتي طرحنا لمفهوم "**المواطنيّة التفاعليّة**".

المواطنيّة التفاعليّة: تأخذ بعين الاعتبار متطلّبات العيش في عالم يتفاعل بعضه مع بعضه الآخر، ويثمّن التفاعل بين الحضارات، ويتناصر مع القضايا الإنسانيّة، ويتعاون لحماية البيئة، ويحترم التنوّع، ويناهض الظلم والتفرقة والعنصريّة والتسلّط والإفساد، ويؤازر قيم العدالة والسلام والتفاهم والحوار والتسامح وقبول الآخر... وذلك بما لا يتنافى ولا يتضارب مع الخصوصيّة المجتمعيّة للدولة القوميّة، وبما لا يُفضي إلى التبعيّة الثقافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة أو الخضوع والانصياع للخارج بأشكاله المتعدّدة.

بذلك نستطيع أن نقدّم مفهومًا جديدًا للمواطنيّة، يعبّر عن صدق الانتماء والإخلاص للجماعة التي ينتمي إليها المواطن ويتمثّل ثقافتها وقيمها ويدخل في نظامها الحقوقي ويشارك في تجدّدها وانبعاثها، ولكنّ المفهوم في الوقت عينه يأخذ بعين الاعتبار البعد الانفتاحي على الإنسانيّة وقضاياها، وعلى العالم وتحدّياته ومشكلاته، ليصبح الانتماء إلى العالم وقضايا الإنسانيّة دائرة من دوائر الانتماء المتعدّدة التي ينتمي إليها المواطن، فتتمّ مقاربة البعد العالمي في شخصيّة المواطن مقاربة انتمائيّة إنسانيّة عامّة.

1 منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم والثقافة (2015)، التربية على المواطنة العالميّة: مواضيع وأهداف تعلّميّة، بيروت، ص 14:

2 - UNESCO, Global Citizenship Education: Topics and Learning Objectives (2015), p. 14.

ثالثًا: مبادئ المواطنيّة

من أبرز مبادىء المواطنيّة ثلاثة: مبدأ التعاقد- مبدأ الانتماء- ومبدأ المشاركة

1. مبدأ التعاقد أو العقد الاجتماعي

هو اتفاق أو ميثاق ينظم العلاقات في المجتمع سواء بين الأطراف المكونة لهذا المجتمع أو بين الحاكم والمحكوم، ويحدد الحقوق والواجبات التي على أفراد المجتمع كله الالتزام بها وتطبيقها.

في ميدان المواطنيّة ينظر إلى العقد الاجتماعي انطلاقاً من كونه رابطة قانونيّة تجمع بين طرفين أو أكثر، وتستند إلى فكرتي الحقّ والواجب. تأتي نشأة السلطة السياسيّة تلبية لحاجة الجماعة المنضوية في إطار التعاقد كأداة قادرة على توضيح منظومة الحقوق والواجبات وتنظيمها وإدارتها.

وعليه، تتكوّن السلطة السياسيّة انطلاقاً من«عقد يلتزم به كلّ الأفراد بتكوين مجتمع وطني تنبثق منه هيئة يناط بها أمر العناية بحسن تطبيق الحقوق.» وبذلك يكون التعاقد مبدأ تأسيسيّاً، يكوّن وحدة الجماعة بفضل الرابطة القانونيّة التي تجمع الأفراد في صيغة **كيان متميّز ومستقلّ**.

ينظم العقد الاجتماعي حقوق المواطنين وواجباتهم وعلاقتهم بالسلطة السياسيّة، ويكون المواطن في موقع العضو المؤسّس في تكوين المجتمع الوطني. وتكون حصيلة العقد انتظام الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة بين طرفي العقد، أي الشعب مصدر السلطات من جهة، والسلطة السياسيّة من جهة أخرى بموجب **وكالة بالتعاقد**.

يحدّد الدستور الموجبات التعاقديّة الملزمة وأهداف الوكالة وحدودها القانونيّة والزمانيّة، فيحصل المواطنون على سلّة من الحقوق والواجبات يحدّدها الدستور والقوانين، وتلتزم السلطة السياسيّة بموجب تحقيق المصلحة العامّة وإصدار القوانين والتشريعات التي تعبّر عن إرادة الشعب في ميادين السياسة والاقتصاد والمال والاجتماع والتربية والصحة ... والدفاع عن السيادة الوطنية والمحافظة عليها. ويلتزم المواطنون بموجبات احترام القانون ودفع الضرائب والمشاركة الفاعلة في صنع القرارات والمساءلة والمحاسبة ...

ويسود المجتمع الوطني حالة من الأمان الاجتماعي والتماسك الوطني نتيجة سيادة القانون تعبيراً عن رضى أطراف العقد بتطبيق بنوده وتبني الجماعة الوطنيّة مجموعة القيم الاجتماعيّة الناتجة عن مفهوم التعاقد الاجتماعي.

وهكذا يكون مبدأ **التعاقد** هو عقد يلتزم بموجبه كلّ فرد مع الآخرين بتكوين جسم جماعي تنبثق منه هيئة يناط بها أمر العناية بحسن تطبيق الحقوق. والتعاقد هو فعل إرادي يعبّر عن القبول بالعيش معًا وفاقاً لحاجات نابعة من الجماعة نفسها، ويُنشىء هذا الفعل الإرادي الهيئة الموكل إليها ضبط الحقوق والواجبات.

2. مبدأ الانتماء

تتشكّل من جماعة من البشر يتّصفون بالتشابه فيما بينهم في تفاعلهم الإنساني، فيكوّنون وضعًا اجتماعيًّا متمايزًا ذا خصوصيّة تؤثّر في حقوقهم وواجباتهم الفرديّة أو الجماعيّة في إطار هذه الجماعة، ما يوجد صالحًا مشتركًا بينهم ويحرّك بواعثهم للدفاع عن وجودها.

غير أنّ دوائر انتماء الإنسان كفاعل اجتماعي تتداخل وتتشابك وتتقاطع، ولكن هذا التعدّد الانتمائي مآله إلى التكامل في

ضوء الطبيعة الإنسانيّة الاجتماعيّة، فلا يلزم من تعدّد الانتماءات تعارضها، بل إنّ واقع الأمور يؤكّد قدرتها على التساكن وربّما التكامل والتساند فيما بينها، فتكون دوائر الانتماء "متحاضنة [3]"، أي تحضن بعضها بعضاً. فالمواطن مثلًا هو لبناني ينتمي إلى قوميّة، ومنطقة جغرافيّة، وعائلة، ودين، ومذهب، وربما إلى إطار مهني، وإطار سياسي، وإطار ثقافي، وإطار اجتماعي... وغيرها من الانتماءات العديدة والمختلفة، فهو كفرد يمثّل وحدة متكاملة، ولكن دوائر انتماءاته متعدّدة، وليس مطلوبًا منه مثلًا أن يتخيّر بين لبنانيّته أو ديانته أو عالميّته أو ... فدوائر الانتماء متحاضنة وليست متنافية، العامل الأساسي في تحاضنها وعدم تنافيها هو الوعي الذي يُميّز حاملها، والذي بموجبه يستطيع أن يعيد ترتيب انتماءاته بحسب الأولويّة التي تناسب طبيعة الموقف الاجتماعي، فيكون للانتماء الوطني ترتيبه الأوّل مثلًا عندما يتعلّق الأمر بقضايا الوطن وتحدّياته.

وهكذا فإن مبدأ الانتماء يعود إلى الهويّة السياسيّة التي تحدّدها الدولة والنظام السياسي القائم فيها.

3. مبدأ المشاركة

في مجال المواطنيّة، مشاركة المواطنين وتكاد تكون أحدى أهم حقوقهم ومسؤولياتهم. وهي متاحة على مستويات ثلاث: **الانخراط بالشأن العام** أي المشاركة المجتمعيّة، **والمشاركة السياسيّة** أي الانتخاب والترشح، **والمساءلة والمحاسبة**.

1.3. الانخراط بالشأن العام

الشأن العام هو المجال الذي تتقاطع فيه مصالح المواطنين في إطار الكيان السياسيّ الذي يعيشون في ظلّه، وتُصان هذه المصالح بالقوانين التي تعبّر عن الإرادة الشعبيّة وبالمؤسّسات التي تؤمّن حسن انتظامها.

فالمواطن في إطار المواطنيّة معنيٌّ بالشأن العام ومهتمّ به، فهو منخرط في قضاياه، ومسؤول عن المحافظة عليه، وله الحق بالمراقبة والمحاسبة والمطالبة لضمان صيانته، ومبادر للمساهمة في الفعاليّات التي ترتبط به كالترشّح والانتخاب والمشاركة في الأطر السياسيّة، ومساهم في إدارة الشؤون العامّة ومشاريع التنمية المستدامة.

وبالتالي فإنّ الاهتمام بالشأن العام والانخراط فيه هو قيمة مواطنيّة قوامها التطوّع والتضحية والإيثار يتحلّى بها المواطن في دولة القانون. وهذا ما نطلق عليه أيضاً المشاركة في شؤون البيئة المجتمعية حيث تكون فرصة للمتعلم أن يمارس نشاطاً أو أنشطة ضمن مجتمعه المحلي.

2.3. المشاركة المجتمعيّة

هي مشاركة الفرد و/أو المؤسسات في مجموعة واسعة من الأدوار والعلاقات الاجتماعية بهدف إفادة المجتمع الوطني في سبيل التنمية المستدامة، من خلال التشاور والتحاور مع جميع الأطراف التي لها علاقة بعملية تغيير المجتمعات وتنميتها والتخطيط لذلك.

تلعب المشاركة المجتمعية دوراً في إعداد الخطط التنفيذية والخطط التنموية الاستراتيجية التي هي الركيزة الأساسية في رسم ملامح التطوير في المجتمعات المحليّة والقوميّة والعالميّة، ودوراً في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع المحلي والمساهمة في تحقيق هذه الأهداف على الصعيد العالميّ.

3 كما عبّر عنها طارق البشري في كتاب دوائر الانتماء وتأصيل الهويّة، ط 1، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، 2013.

تتحقق هذه الأدوار عبر إشراك ممثلي المجتمع المحلي في جميع مراحل التخطيط الاستراتيجي وتوسيع نطاق العمل التطوعيّ للأفراد، ومن خلال نصرة القضايا الإنسانية، والقضايا البيئية. ويتمّ تفعيل **المشاركة المجتمعية** من خلال تطبيق مشروع خدمة المجتمع المعتمد في الثانويات الرسمية والخاصة في لبنان من خلال القرار 607/م/2016.

3.3. المشاركة السياسية

تعني النشاط السياسي الذي يمارسه المواطنون في إطار النظام السياسيّ لدولة القانون بغية الوصول إلى السلطة أو التأثير في عمليّة صنع القرار، سواء كان هذا النشاط فرديّاً أو جماعيّاً.

وتتعدّد أشكال المشاركة السياسيّة كالمشاركة في مناقشة القضايا السياسيّة والتفاعل مع أحداثها، والانتماء إلى الأحزاب، والترشّح والاقتراع في الانتخابات...

والمشاركة السياسيّة تؤدي دوراً مهمًّا في تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والاندماج الاجتماعي والتنمية الاجتماعيّة. وتقدم المدرسة الفرصة الأولى للمتعلمين لممارسة حقهم في الترشح كمندوبي الصف، أو الهيئة الطلابية، وممارسة الانتخاب داخل المدرسة، وتشكيل "حكومة طلابية".

4.3. المساءلة والمحاسبة

المساءلة هي طلب المعرفة والاستيضاح لوضع المساءل أمام مسؤوليته مما يربط هذا المصطلح بتقويم الأداء والمحاسبة والتصويب، وهي تتطلب وجود طرفين: السائل والمسؤول، أو المُسائِل والمُساءَل. وتتنوع المساءلة وفق ميدان استخدامها، فهناك المساءلة القانونية والاجتماعية...

أما في إطار المواطنيّة، في النظام الديمقراطي بشكل خاص، فالحاكم مسؤول أمام مرجع يملك حق مساءلته. والشعب الذي هو مصدر السلطات والذي أوكل إلى الحاكم مهمة ممارسة السلطة باسمه، هو المرجع المخوّل مساءلة الحاكم ومحاسبته. ويخضع لمبدأ المساءلة كلّ من يتعاطى بالشأن العام مهما كان موقعه أو وظيفته أو دوره. وحتى معلم المدرسة يخضع للمساءلة من قبل الإدارة المدرسية أو غيرها من السلطات ذات الشأن التربوي كي يحاسب على أي خطأ يرتكبه. وهكذا تكون المحاسبة مبدأ يلتزم به الجميع كي لا يعتاد الأفراد ذوو النزعة الفوضوية أو السيئة أن يقوموا بأفعالهم من دون خوف من القانون الذي ينظم عمل كل فئة من المواطنين.

والمواطنيّة الفاعلة هي رقابة، ونقاش، وإعلان، ومتابعة، وتعبير، وقرار من خلال: الجمعيات، الأحزاب، المؤسسات الثقافية والاجتماعية، ...بكل الوسائل الديمقراطية المتاحة: التظاهر السلمي والاعتصام، الإضراب المطلبي، العرائض، الادعاء أمام المحاكم، وأمام الهيئات الرقابيّة ...

رابعًا: أبرز قيم المواطنيّة

أمّا أبرز قيم المواطنيّة فهي: الحريّة، المساواة، التضامن، والحسّ المُدُني، والخلقية المدنيّة.

1. الحرّيّة

ترتكز على مبدأ أنّ الإنسان يولد حرًّا ومفطورًا عليها، فحرّيّته أمر ذاتيّ يرتبط بكونه إنسانًا، وبالتالي هي ليست منحة أو عطيّة بشريّة، بل هي مقتضى إنسانيّته. الحرّيّة هي قدرة الفرد أو الجماعة على تحديد خياراتهم واتّخاذ القرارات التي تتعلّق بأبعاد حياتهم المادّيّة والمعنويّة من غير إكراه أو إجبار، والانعتاق من القيود الذاتيّة والغيريّة، مع مراعاة المبادئ التي يقوم عليها الاجتماع الإنساني.

أما الحرّيّة في إطار المواطنيّة هي حقٌّ يكفله الدستور والقوانين المرعيّة في دولة الحقّ والقانون لجميع المواطنين انطلاقاً من منظومة القيم التي شيّدتها الجماعة الوطنيّة وارتضتها ركيزة داعمة للعقد الاجتماعي والسياسي الذي ينظّم العلاقة بين مختلف أطراف العقد، ولكنّه مشروط بما لا يتعارض مع النظام العام وبما لا يضرّ بحقوق الآخرين وحرّيّاتهم.

ويؤكّد الدستور اللبنانيّ أهمّيّة الحرّيّة كمبدأ للدولة، فـ" لبنان وطنٌ سيّدٌ حرٌّ مستقل"، وهو "جمهوريّة ديموقراطيّة برلمانيّة، تقوم على احترام الحرّيّات العامّة، وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد"، وتلتزم الدولة "حرّيّة النظام الاقتصادي" و"حرّيّة التعليم".

أشكال الحريّة: تتعدّد أشكال الحرّيّة بناءً على ما ورد في الدستور اللبناني وما درجت عليه الأمّة اللبنانيّة وأكّدته قوانينها وأعرافها، وهي على نوعين:

الحرّيّات الشخصيّة: وهي التي تتعلّق بحرّيّة الاختيار الفردي، ومنها حرّيّة الفكر، وحرّيّة الاعتقاد ...على أن لا تمسّ هذه الحريّات بالمبادئ والقيم التي يقوم عليها المجتمع وبشكل خاص احترام الكرامة الإنسانيّة، وأن لا تتنافى مع القوانين المرعيّة، مع مراعاة الحقوق المتعارف عليها.

الحريّات العامّة: وهي التي تُمارس من قِبل الجهات المعنويّة في التعامل مع قضايا الشأن العام وتتحرّك في إطار العلاقات الإنسانيّة، ومنها، **حرّيّة الإعلام** بنشر الأخبار بموضوعيّة تامّة مع مراعاة الخصوصيّات الشخصيّة، **وحرّيّة التجمّع** وتكوين الجمعيّات على اختلافها والانتساب إليها والمشاركة بأنشطتها ما لم تتعارض تلك الأنشطة مع أمن المجتمع وسلامته، **وحرّيّة التعليم** بإنشاء المؤسّسات التعليميّة مع مراعاة أحكام النظام التعليمي في لبنان، **والحرّيّة الاقتصاديّة** أي اعتماد نظام الاقتصاد الحرّ، **والحرية السياسيّة** أي حرّيّة العمل السياسي والتعبير عن الآراء السياسيّة والمشاركة في القرار وفي الحياة السياسيّة ترشّحًا وانتخابًا معارضة أو موالاة ...

حدود الحرّيّة: الحرّيّة ليست مطلقةً، بمعنى أنّها تنتظم في سياق اجتماعي وتحفظ الانتظام العام للمجتمع بما يراعي حق النفس/الذات أو الفرد وحقوق الآخرين، فحرّيّة الفرد تبدأ مع حق النفس وتنتهي عند المساس بحقوق الآخرين وحرّياتهم، كما أنّ حرّيّة الجماعة أسمى من حرّيّة الفرد، فيتمّ تقديمها عند التعارض.

والحرّيّة تمتثل عادة لثقافة المجتمع وخصوصيّته بما ينطوي عليه من آداب وأخلاقيّات وقيم إنسانيّة أو دينيّة، وتتأثّر بما يسود في المجتمع من عادات وتقاليد وأعراف، وتخضع للأنظمة والقوانين في دولة القانون.

أي أن يكون المواطن حرًّا في المجتمع الديمقراطي عندما يتقيّد بالقانون الذي أراده هو بنفسه وبحرّيّته الكاملة.

2. المساواة:

تقوم على مبدأ أنّ الناس متساوون في الكرامة الإنسانيّة، فهم متساوون في جوهرهم وماهيّتهم الوجوديّة على اختلافهم فلا ميزة لأحد على أحد في هذا المجال، فجميعهم ينتمون إلى أصل الإنسانيّة.

والمساواة في ظلّ المواطنيّة تعني أنّ جميع المواطنين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، فالمواطن يتمتّع بحقوقه ويؤدّي واجباته من غير تمييز بسبب الدين أو المذهب أو العرق أو الجنس أو الموقع الاجتماعي...، ويُعامل على قدم المساواة مع غيره، وتتاح له الفرص المتساوية في جميع مجالات الحياة العامّة.

أنواع المساواة أمام القانون: هناك نوعان من المساواة أمام القانون؛ الأول يتمثّل في **المساواة العامّة** في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون استثناء، كالحق في الحياة والحرّيّة ...، وكواجب حفظ النظام العام...، والآخر يكون في **المساواة بين فئة من الناس دون غيرهم** ممّن لهم مركز قانوني متماثل، من قبيل تساوي المرشّحين الحائزين على معايير شغل الوظيفة التي حدّدها القانون.

وبهذا المعنى المتقدّم تكون المساواة أمام القانون ليست مطلقة، حيث يؤكد الواقع الاجتماعي حقيقة وجود فوارق بين الأفراد من الناحيتين الطبيعية والاجتماعية، ممّا يُحتّم الأخذ بها والتعامل معها بصور مختلفة في القواعد القانونية. فمبدأ المساواة القانونيّة لا يعني أنه يجب معاملة كلّ الأفراد بطريقة متماثلة، بل يعني أن الأشخاص ذوي المراكز القانونية المتماثلة ينبغي معاملتهم معاملة متماثلة.

3. التضامن:

هو التكافل والتعاون والاجتماع على مساعدة الآخرين، والالتزام بمساندتهم بما يعجزون عنه أو يقصّرون فيه.

في إطار المواطنيّة، **التضامن الاجتماعي** هو قيمة ذات طبيعة أخلاقيّة. على المستوى الوطني يتجلّى التضامن في مجالين: **مؤسّسات الدولة ومؤسّسات المجتمع المدني**. فمن خلال السياسة الاجتماعيّة للدولة يتضامن المواطنون برعاية الحكومة ومسؤوليتها من خلال وضع أموالهم العامّة بتصرّف الجميع، ومدّ يد العون لمن هم أقلّ تمكناً.

تهدف الدولة بذلك إلى إدماج المواطنين في مشروع تنمية المجتمع الوطني من جهة وإلى إعادة توزيع الثروة من جهة أخرى من خلال جباية الضريبة وإعادة توزيعها على شكل خدمات كالتعليم المجاني وضمان الشيخوخة والضمان الصحيّ والمساعدات للفئات ذوات الظروف الاجتماعيّة والماديّة الخاصّة ومشاريع التنمية المستدامة.

وفي مجال آخر، تقوم مؤسّسات المجتمع الأهلي والمدني والجمعيات على أنواعها، بتقديم المساعدات الإنسانية، المعنويّة أو العينيّة بصورة مباشرة إلى من يحتاجها من فئات المجتمع الأقل حظاً والأكثر حاجة.

وعليه يؤسّس التضامن الاجتماعي لحالة من السلام الأهلي بين المواطنين داخل الدولة، ويكسب المجتمع المتعدّد تماسكاً ومنعة وحصانة تجاه مخاطر التفكّك والانقسام.

4. الحسّ المدني

هو مركّب من ذهنيّة وشعور بالواجب وأخلاقيّة سلوكيّة تقضي باحترام المواطن للقوانين وتشجيع المواطنين الآخرين على هذا السلوك، ويعتبر واجب الانتخاب وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الفرديّة والإخلاص للحقوق المواطنيّة وواجباتها من أهمّ تطبيقات الحسّ المدني.

في إطار المواطنيّة الحسّ المدني هو شعور مركّب يتعلّق بالواجب والمسؤوليّة والضمير وذهنيّة راسخة توجّه أنماط السلوك السويّة انطلاقاً من قناعة متجذرة بصوابيّة التصرف وليس خوفاً من عقاب القانون. فالمواطن الذي يتحلّى بالحسّ المدني يقوم بواجباته المدنيّة دون مواربة أو غشّ أو تهرّب، ويمارس حقّه كذلك دون تخاذل أو إهمال (الانتخاب، الادعاء للمطالبة بحق، أو تصويب أداء، ...).

5. الخُلُقية المدنية

هي السمات الشخصية والروحية والقِيَمية والثقافية والميول وأنماط السلوك التي ترتبط بانتقال الإنسان إلى البيئة المدينية الأكثر تطوّرًا وتقدّمًا في معراج الحضارة بما يفرضه هذا الانتقال من تعديل في سلوك الإنسان وكيفية تعاطيه مع الآخر.

وقواعد التواصل والآداب الاجتماعيّة التي ترعى العلاقات بين المواطنين "ضمن دائرة الشأن الخاص" بما يحفظ حسن الجوار والعيش معاً. بمعنى احترام المواطن لقواعد حسن العيش معًا وأصوله، والتزام آداب السلوك والتعامل والمناقشة والمحادثة، التهذيب الخلقي باستخدام المرافق العامة من أبنية وطرقات ووسائل نقل، وما إلى ذلك من أنواع التعامل القائم على الاحترام الكامل لحقوق المواطنين الخاصّة والعامّة.

وعليه، الخلقية المدنيّة هي حسن التصرّف مع المواطن الشريك، أما الحسّ المدني فهو السلوك السويّ تجاه الدولة ومؤسساتها.

خامسًا: المواطنيّة من منظور التربية

إنّ السبيل الأنجع للولوج إلى المواطنيّة فهو من باب التربية سواء أكانت التربية على المواطنيّة أو التربية على السلام.

1. التربية على المواطنيّة

هي عملية تربويّة شاملة وهادفة وقصديّة ومستمرّة، هدفها تكوين المواطن وتمثّله للهويّة الوطنيّة وبناء اتّجاهاته الوطنيّة وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في حياة الجماعة الوطنيّة التي ينتمي إليها، وتزويده بالمعارف وإكسابه المهارات والقيم التي تنسجم مع أهداف وتوقّعات المجتمع الوطني.

وتعتبر المدرسة من أهمّ مؤسّسات التربية على المواطنيّة، وقد أدرجت معظم الدول المواطنيّة في أولويّة أهداف مناهجها التربويّة، حتّى إنّها، في بعض المناهج الحديثة، تُعتبر إحدى السمات الرئيسة للمتعلّم، ومحورها؛ فالمتعلّم المواطن المطلوب تخريجه للتكيّف مع متطلّبات الحياة في الألفيّة الثالثة هو الشخص المبادر، الملتزم، المبدع، المسؤول والمسائل، والباحث والمتفكر والناقد.

لذا، تزخر المناهج التربويّة بمعظمها، بمجموعة من المعارف والمهارات والقيم التي تعزّز بناء شخصيّة المتعلّم المواطن، وتتسع مروحة مجالات التربية على المواطنيّة وتتنوّع أنشطتها، لتشمل مختلف المواد التعليميّة، بمعنى أنّها غير محصورة بمادّة تعليميّة واحدة بل تشمل كامل المنهج بمختلف مراحله.

فالتربية على المواطنيّة تتدخّل بأدق تفاصيل حياة المتعلّم ووحياة الجماعة وقواعد العيش مع الآخر ضمن المجموعة الوطنيّة وخارجها، أي في إطار المجموعة الإنسانيّة والعالم.

2. السلام والتربية عليه

هو حالة من الأمن والاستقرار تسود المجتمعات أو الدول أو الجماعات أو الأفراد، بعيدًا عن الاضطرابات والنزاعات والعنف والحرب، ومترافقة عادة مع العدالة الاجتماعيّة، ممّا يتيح التطوّر والازدهار للجميع، وهنا يُمكن الحديث عن سلام في دولة أو بين دول، وسلام في مجتمع أو بين جماعاته، وسلام في جماعة أو بين أفرادها، وسلام بين المرء وذاته.

بالمفهوم السياسي، هناك نوعان من السلام، السلام الداخلي والسلام الخارجي، ولكلٍّ من هذين النوعين مدلولاته ومقوّماته وآليّاته.

فالسلام الداخلي يكون عادة في إطار الدولة القوميّة وبين مكوّناتها المختلفة، ويعكس عددًا من المدلولات من قبيل: العيش في أمان دون خوف أو تهديد، وتساوي الجميع أمام القانون، وعدالة النظام الاجتماعي في دولة تحمي حقوق الناس وتؤمّن احتياجاتهم، وإرساء التفاهم المتبادل بعيداً عن العنف والصراع وكلّ أنواع التمييز وقدرة الناس على الحوار وحلّ نزاعاتهم دون عنف، والتمسّك بحق الدفاع عن النفس.

أمّا **السلام الخارجي** فهو الذي يُعنى بالسلام بين الدول أو بالسلام على المستوى العالمي، ومن مدلولات هذا النوع: احترام السيادة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لجميع الدول بما يمنع أي احتلال أو اعتداء على الحدود المعترف بها بين الدول، وإرساء التفاهم بين الدول على أسس عادلة تكفل حقوق الجميع، وبناء القرار الدولي على قاعدة التمثيل وليس على قاعدة الهيمنة، وضمان الحق في الدفاع عن السيادة الوطنيّة في مواجهة المعتدين.

وبناء على ما تقدّم، تكون التربية على السلام معنيّة بتربية جيل يتمثّل الأنماط السلوكيّة الحياتيّة المؤسّسة على ثقافة السلام، والتي تأخذ بعين الاعتبار الإشكالات القيميّة المرتبطة بمفهوم السلام من قبيل المسالمة والاستسلام والخضوع والخنوع والتنازل عن الحقوق وتأخذ بعين الاعتبار توضيح الفروق بين المحلّيّة والعالميّة وبين الوطنيّة والإنسانيّة في تكوين هويّات المواطنين، كما تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين المجتمعات والتحدّيات التي تواجهها والقضايا التي تتفاعل فيها في ضوء العلاقات بين مكوّناتها الداخليّة وعلاقاتها مع الأطر الخارجيّة.

وبالتالي، يمكن تعريف التربية على السلام على أنها جانب من العمليّة التربوية يكمّل مسار التربية على المواطنيّة ويكسبها المناعة الوطنيّة. وهي تُعنى بتعزيز معارف المتعلّمين المرتبطة بالعيش بسلام ومن دون صراعات، وتمكينهم من مهارات العيش معاً، وإكسابهم القيم والمثل الإنسانية لإحداث تغييرات في سلوكهم بما يُعزّز ثقافة السلام وممارستها في مجتمعهم، وفي حياتهم الخاصّة والعامّة، محلياً وعالمياً. هذا ولا بدّ من التذكير أنّ مجتمعنا الذي عرف عدة صراعات خلال القرن المنصرم، هو بحاجة ماسّة لبناء جيل يؤمن بالسلام الداخلي ويعيشه مع باقي المواطنين.

وختاماً، نرى تطبيق المفاهيم السابقة في محتوى المواد التعليمية وتظهيرها كقيم وكنصوص وكممارسة وككفايات ممتدّة من خلال استراتيجيّات التعلم النشط والأنشطة والمشاريع والأبحاث، وإكساب المتعلمين مهارات القرن الواحد والعشرين، وتعويدهم على العمل الجماعي المبنيّ على قوانين يتقيّدون بها وإيجاد حلول لوضعيّات-مشكلة تعود إلى الواقع المعاش، وتشجيعهم على المشاركة في الأنشطة الصفية وغير الصفية، وتحفيزهم على المشاركة في المناقشات وإبداء الرأي وفي النقد البنّاء لآراء الآخرين ...

المراجع

1. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان | الصكوك العالمية لحقوق الإنسان
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/UniversalHumanRightsInstruments.aspx

2. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان | العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx

3. التعليم من أجل المواطنة العالمية- اليونسكو- https://ar.unesco.org/themes/gced 2015-

4. أدونيس عكرة، التربية على المواطنيّة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية، دار الطليعة، 2007

5. وفاء شعبان، التربية المواطنيّة، ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2016

6. ناصيف نصار، في التربية والسياسة، متى يصير الفرد في الدول العربية، مواطنا، دار الطليعة للطباعة والنشر، عام 2000

7. نمر فريحة، المواطنة العالمية والمواطنة الرقميّة وما بينهما، دار سائر المشرق، 2018

8. نمر فريحة، فعالية المدرسة في التربية على المواطنيّة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، عام 2002

9. علي خليفة، التربية والمواطنة في مهب عوامل أزمة الهوية والانتماء مقاربات التربية على المواطنة في مناهج إعداد المعلمين في الجامعات اللبنانية، مجلة التربية المعاصرة الصادرة عن كلية التربية بجامعة الاسكندرية، 1997

10. عدنا السيد حسين، المواطنة، اسسها وابعادها 2014، المركز الدولي لعلوم الانسان- اليونسكو-جبيل

11. أ.د أمجد يوسف سعد، مشروع التعليم العريب والمواطنة العالمية "إطار دمج المفاهيم المقررات- 2018

12. القاموس القانوني الثلاثي- منشورات الحلبي الحقوقيّة- 2002

13. الدستور اللبناني

14. مناهج التعليم العام وأهدافها- 1997

www.crdp.org crdpLiban CRDP_Liban crdpliban 961 1 683 205